الدار قطني ومنهجه في إلزام الشيخين وأسباب عدم إخراجهما لما ألزم به

Al-Dar Qutni and his approach to obligating the two sheikhs and the reasons for their not producing what he was obligated to do

إعداد

عتيق بن سليمان بن عبدالله العتيق

Ateeq Suleiman Abdullah Al-Ateeq

طالب في مرحلة الماجستير في قسم السنة وعلومها - جامعة القصيم

Doi: 10.21608/jasis.2024.367239

استلام البحث	٥ / ٥ / ٢٠٢٤
قبول البحث	٢١ / ٥ / ٢٠٢٤

العتيق، عتيق بن سليمان بن عبدالله (٢٠٢٤). الدار قطني ومنهجه في إلزام الشيخين وأسباب عدم إخراجهما لما ألزم به. ***المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشرعية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر ، ٨(٢٩)، ٢٢٧- ٢٥٢.

http://jasis.journals.ekb.eg

الدار قطني ومنهجه في إلزام الشيخين وأسباب عدم إخراجهما لما ألزم به

المستخلص:

الدَّارَقُطْنِي: وهو الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِي، الشافعي، ولد على الراجح سنة ٣٠٦هـ في بغداد، في محلة كبيرة هناك اسمها دار القطن، وإليها يُنسب. والإلزام لغة أصله الجذر (لَزِمَ) وهو يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائمًا، و"الإلزام" في الاصطلاح مرادف لمعنى "الاستدراك"، أو "التصحيح"، عند علماء الحديث، ويمكن القول بأن الإلزام عند الدارقطني هو: إخراج أحاديث ترك الشيخان إخراجها مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجا في صحيحيهما بمثلها. وقد بدأ بذكر مجموعة من أحاديث بعض التابعين الذين أخرجا لهما في صحيحيهما، مما يرى أنهما تركا من حديثه شبيهًا ولم يخرجاه، وأخذ في تطبيق هذا المنهج في عشرة أحاديث وبعد انتهائه من سردها أورد قاعدة أخرى وهي: "ذِكر أحاديث رجال من الصحابة رووا عن النبي ﷺ، رُوِيَت أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن في ناقليها، ولم يُخْرِجا من أحاديثهم شيئًا، فيلزم إخراجها على مذهبهما"(١). ثم بدأ في سرد التراجم الواردة في هذه الأحاديث العشر، وأخذ يعرض لجزء من الإسناد المبين لموضع الإلزام للصحابي، أو للتابعي الراوي عنه، ويذكر أحيانًا مواضع الراوي عن التابعي، أما الرواة الضعفاء فيذكر بعضهم، ولا يعوّل عليهم، ولا يتطرق لبقية رجال الإسناد، وعند سرد التراجم يبتدئ كل ترجمة بقوله: حديث فلان عن فلان، ثم حذف كلمة حديث بعد ذلك واكتفى بذكر أسماء التراجم مباشرة واستخدم بعض العبارات التي بيّن فيها مواضع إخراج الشيخين لهذا الراوي الذي يلزم به.

ويقوم في بعض المواضع بذكر السند ولا يذكر المتن، وأما بالنسبة لمواضع الإلزام عنده، فكان إلزامه لأحاديث الصحابة الذين تفرد عنهم راوٍ ثقة، أخرج له الشيخين، أو أن يكون هذا الراوي في منزلة من أخرجوا له، كما أنه كان لا يولي اهتمامًا بالأخبار الموقوفة على الصحابي التي تمت روايتها من طريق تابعي آخر، كما يشير أحياناً إلى وجود اختلاف، ويرجّح أحد الوجهين، وقد يلزم أحد الشيخين دون الآخر.

وتركزت همّة الدارقطني في كتابه الإلزامات في ذكر أحاديث كان ينبغي على البخاري ومسلم إخراجها برأيه، قال النووي: "أن هذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح"(٢)، والواقع أنه أعلم وأنبه من أن يغيب عنه ما

(١) الدارقطني، **الإلزامات**، ص١٣٠.

(٢) أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ط٢، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ)، ج١، ص٢٤.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

أشار إليه النووي، فوجه اعتراض الدارقطني كان مبنيًا على أن الشيخين قصدا الإعراض عن أحاديث بعينها، لأسباب لديهما، وأن هذه الأسباب غير وجيهة برأيه، نظرًا لكونهما تجاوزا عنها، وغضّا الطرف عمدا عن مثلها في مواضع أخرى في كتابيهما، فهو لم يكن يحاسبهما بل كان يناقشهما في موقف اتخذاه من بعض الأحاديث ورجح لديه أنهما أعرضا إعراضا مقصودًا.

أما عن أسباب عدم إخراج الشيخين للأحاديث التي ألزمهما به الدارقطني:

١-فيمكن القول بأن الشيخين لم يقصدا استيعاب الحديث الصحيح جميعه في كتابيهما، وتركا أحاديث صحيحة خشية الإطالة.

٢-و"إذا كان الحديث الذي تركاه أو أحدهما مع صحة إسناده أصلا في معناه عمدة في بابه ولم يخرجا له نظيرًا فذلك لا يكون إلا لعلة فيه خفيت واطلعا عليها، أو التارك له منهما أو لغفلة عرضت والله أعلم"[٣].

وخلص بعض الباحثين إلى أنه له سبب وجيه وهو قد يكمن في وجود علة في إسناد الحديث، أو علة في متن الحديث، ويمكن للباحث التوصل إلى هذه العلة من خلال البحث والنظر والتثبت[٤]. أضف إلى ذلك من أسباب، وجود اختلاف في الوصل والإرسال، أي اختلاف الرواة الثقات في حديث ما، بأن يرويه بعضهم متصلًا، وبعضهم مرسلًا، أو وجود اختلاف في السماع وعدمه[٥].

Abstract:

Al-Daraqutni: He is the Imam Al-Hafiz Abu Al-Hasan Ali bin Omar Al-Daraqutni, Al-Shafi'i. He was born according to the most likely opinion in the year 306 AH in Baghdad, in a large locality there called Dar Al-Qatun, to which he is attributed. The language of obligation has its root root (lizam), which indicates always accompanying a thing with another thing. "Illajam" in terminology is synonymous with the meaning of "recovery," or "correction," according to hadith scholars. It can be said that obligation according to Al-Daraqutni is: quoting hadiths of

(٣) تقي الدين عثمان بن عبدالرحمن **المعروف بابن الصلاح**، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، ط٢ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ)، ص٩٥.

(٤) ريان، **إعراض الإمام البخاري عن تخريج الحديث في صحيحه**، ص٢٩٤.

(٥) محمد خالد كلاب، وحسين أحمد حمد، مسوغات عدم إخراج الإمام مسلم بعض الأحاديث في صحيحه عند الحافظ ابن رجب الحنبلي، **مجلة البحوث والداسات الشرعية**، مج٨، ع٧٩، سبتمبر ٢٠١٨م، ص١٥٦-١٦٠.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

abandonment. The two sheikhs narrated it even though its chain of transmission is similar chain of transmission in their Sahihs. He began by mentioning a group of hadiths from some of the followers who had narrated them in their Sahihs, from which he believes that they left out similar hadiths from him and did not narrate them. He began to apply this approach in ten hadiths, and after he finished narrating them, he mentioned another rule, which is: "He mentioned the hadiths of men from among the Companions." They narrated on the authority of the Prophet, peace and blessings of God be upon him. Their hadiths were narrated from authentic sources whose transmitters are not impugned, and they did not narrate anything from their hadiths, so it is necessary to narrate them according to their doctrine. Then he began to list the biographies contained in these ten hadiths, and began to present part of the chain of transmission that clarifies the position of obligation for the Companion, or for the Tabi'i narrating on his authority, and he sometimes mentions the locations of the narrator on the authority of the Tabi'i. As for the weak narrators, he mentions some of them, and does not rely on them, and does not address the rest of the narrators. Attribution, and when listing the biographies, he begins each translation by saying: The hadith of so-and-so on the authority of so-and-so, then he deletes the word hadith after that and just mentions the names of the biographies directly and uses some phrases in which he explains the places in which the two sheikhs cited this narrator whom he adheres to.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد:

فإن علوم السنة والتصانيف فيها قد تعددت وتنوعت، فصارت المكتبة الإسلامية زاخرة بفضل الله بكم هائل من هذه العلوم والتصانيف، وكان من بينها: (كتاب الإلزامات) للإمام الدارقطني؛ ساق فيه عددًا من الأسانيد التي لم يخرجها صاحبا الصحيحين، ورأى أنهما أخرجا مثلها.

ولذا كان من الأهمية بمكان تسليط الضوء على هذا الكتاب بشكل موجز وتحرير مراد المؤلف في مصطلحه، وفهم منهجه في تعقب الشيخين وإلزامهما، والذي يعلم بأنه من المقدمين في هذا الباب، ومحاولة لتلمس أسباب عدم ذكر تلك التراجم من إمامين هما غاية في الفقه والعلم والسعة والإتقان حتى يتبين أن وراء ذلك دقيقة من الأسباب التي تدل على علو الكعب في هذا الميدان، ومن الله يستمد العون والتوفيق والسداد.

التمهيد

- **المبحث الأول:** ترجمة الإمام الدارقطني.
- **المبحث الثاني:** التعريف بكتاب الإلزامات.
- **المبحث الثالث:** مصطلح الإلزام والمصنفات فيه:

- المطلب الأول: التعريف بمصطلح الإلزام.
- المطلب الثاني: التعريف ببعض المصنفات في الإلزام.

المبحث الأول

ترجمة الإمام الدارقطني

اسمه ونسبه ومولده ونشأته:

هو الإمام الحافظ، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبدالله الدَّارَقُطْنِي[٦] البغدادي، الشافعي[٧]، ويكنى بأبي الحسن[٨].

(٦) ذكر السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢هـ/١١٦٧م: "الدَّارَقُطْني: بفتح الدال المهملة، بعدها الألف، ثم الراء، والقاف المضمومة، والطاء المهملة الساكنة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى دار القطن، وهي كانت محلة ببغداد كبيرة خربت الساعة، كنت أجتاز بها

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

وذهبت بعض المصادر إلى عدم إيراد اسم جده "النعمان بن دينار" ضمن ترجمته، ولعل هذه المصادر قد ذهبت إلى ذلك بقصد الاختصار[٩].

أما بخصوص مولده فقد ولد في مدينة بغداد، في محلة كبيرة هناك اسمها دار القطن، وإليها يُنسب[١٠]، واختلفت المصادر في تحديد سنة ميلاده، فقيل أنه ولد سنة خمس وثلاثمائة[١١]، وهناك من قال أن مولده كان "لخمس خلون من شهر ذي القعدة سنة ستة وثلاثمائة"[١٢]، وقد روى ابن عساكر بسنده عن الدارقطني أنه قال: "ولدت في هذه السنة" وهي سنة ست وثلاثمائة[١٣]. وفي المعنى نفسه قال السلمي: "وقال: مات

بالجانب الغربي، وأراني صاحبنا الشيخ سعد الله بن محمد المقري، مسجده في دار القطن". يُنظر: عبدالكريم بن محمد السمعاني، **الأنساب**، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (حيدر آباد: دار المعارف العثمانية، ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م)، ج٥، ص٢٧٣؛ علي بن محمد بن الأثير، **اللباب في تهذيب الأنساب**، (بيروت: دار صادر،١٩٨٠م)، ج١، ص٤٨٣.

(٧) عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبدالفتاح محمد الحلو، ط٢ (بيروت: هجر للنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ)، ج٣، ص٤٦٢.

(٨) أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد معروف،(بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)، ج١٣، ص٤٨٧، ترجمة رقم: ٦٣٥٧؛ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن قايماز الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ج١٦، ٤٤٩، رقم الترجمة: ٣٣٢.

(٩) أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، (بيروت: دار هجر للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ج١٥، ٤٥٩-٤٦٠.

(١٠) السمعاني، **الأنساب**، ج٥، ص٢٧٣.

(١١) البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج١٣، ص٤٨٧؛ جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، ج١٤، ص٣٧٨، رقم الترجمة: ٢٩١٥.

(١٢) المصدران نفسها.

(١٣) أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، (دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ج٣٤؛ ص٩٦؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ٤٤٩.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج القاضي، الفقيه، سنة ست وثلاث مائة. قال الشيخ أبو الحسن الدارقطني: وولدت في هذه السنة"[١٤].

صفاته الخَلْقية:

وعن صفاته الخَلْقية فقد وصفه لنا أبو القاسم بن علي بن بكر بن علي بن حماد البندار بقوله: "سمعت من علي بن عمر الدارقطني، وأخذت كتبي وحضرت جنازة الدارقطني وصلى عليه في المسجد الذي في دار القطن ... وكان طوال أبيض"[١٥].

صفاته العلمية:

اكتسب الدارقطني سمعة كبيرة في الحفظ والفهم والفطنة والذكاء، فكان موصوفًا من صغره بالحفظ الباهر، والفهم الثاقب، والبحر الزاخر[١٦]. وقال القواس[١٧]: كنّا نمر إلى البغوي[١٨]، والدارقطني صبي يمشي خلفنا بيده رغيف عليه كامخ[١٩]، فدخلنا إلى البغوي، ومنعناه، فقعد على الباب يبكي[٢٠].

كما اشتهر بقوة حفظه، وفي ذلك روى ابن كثير أن الدارقطني جلس في مجلس إسماعيل الصفّار[٢١]، وهو يملي على الناس الأحاديث، والدارقطني ينسخ، فقال له أحد الحاضرين: لا يصح سماعك وأنت تنسخ، فقال الدارقطني: فهمي للإملاء خلاف

---

(١٤) محمد بن حسين السلمي، **سؤالات السلمي للدارقطني**، تحقيق: سعد عبدالله الحميد وآخرين، (الرياض: د.ن، ١٤٢٧هـ)، ص١٠٧.

(١٥) أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، **أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني**، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، والسيد يوسف، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ج١، ص٥٢.

(١٦) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٥، ٤٥٩.

(١٧) هو يوسف بن عمر بن مسرور، أبو الفتح القواس، كان ثقة، صالحًا، صادقًا، زاهدًا، وكانت وفاته في سنة ٣٨٥هـ. ينظر: البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج١٦، ٤٧٦.

(١٨) هو الحافظ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أبو القاسم البغوي، الحافظ، كان ثقة، وتوفي سنة ٣١٧هـ. ينظر: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، **لسان الميزان**، تحقيق: دائرة المعارف العثمانية، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٩٠ه/١٩٧١م)، ج٣، ص٣٣٨، ٣٣٩.

(١٩) الكامخ مفرد كوامخ، وهو شيء من الأدم. ينظر مادة (كمخ)، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، د.ت)، ج٣، ص١٥٧.

(٢٠) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج٤٣، ص٩٨؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٥٢.

(٢١) إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح الصفار، الثقة الإمام النحوي المشهور، توفي سنة ٣٤١هـ. انظر: ابن حجر، **لسان الميزان**، ج١، ص٤٣٢.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

فهمك، أتحفظ كم أملى الشيخ من حديث إلى الآن؟ فقال: لا، فقال الدارقطني: أملى ثمانية عشر حديثًا، فعددت الأحاديث، فوجدت كما قال: الحديث الأول منها عن فلان عن فلان، ومتنه كذا، والحديث الثاني عن فلان عن فلان، ومتنه كذا، ولم يزل الدارقطني يذكر هو أسانيد الحديث، ومتونها على ترتيبها في الإملاء حتى أتى على آخرها، فعجب الناس منه(٢٢).

قال الخطيب البغدادي في وصف الدارقطني: "كان فريد عصره، مع الصدق والأمانة، والفقه، والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب... ومع صدقه وأمانته وورعه فقد جمع فصاحة اللسان"(٢٣).

وقد روى الخطيب البغدادي عن الأزهري: أن أبا الحسن الدارقطني لما دخل مصر وأراد قراءة كتاب النسب للزبير بن بكار على شيخ علوي من أهل مدينة رسول الله ﷺ يقال له: مسلم بن عبيد الله، موصوفًا بالفصاحة ومن المطبوعين على العربية، فاجتمع إليه من كان من أهل العلم والأدب والفضل، وحرصوا على أن يحفظوا على أبي الحسن لحنة، أو يظفروا منه بسقطة، فلم يقدروا على ذلك، حتى جعل المسلم يتعجب، من تمكنه ويقول له: وعربية أيضًا!(٢٤).

كان الدارقطني قوي الحفظ ذكيًا، فاق أهل عصره، وكان حريصًا أن يسمع أحاديث الشيوخ الأحياء منهم مباشرة دون واسطة، وإن كلفه الأمر إلى الرحلة، وقد سمع ذات مرة أحاديث السوداني(٢٥)، ثم ارتحل إليه ليسمعها منه مباشرة بالكوفة، فقال: "كتبت ببغداد من أحاديث السوداني أحاديث يتفرد بها، ثم مضيت إلى الكوفة لأسمع منه، فجئت إليه، وعنده أبو العباس بن عقدة(٢٦). فدفعت إليه الأحاديث في ورقة، فنظر فيها أبو العباس، ثم رمى بها، واستنكرها، وأبى أن يقرأها، وقال: هؤلاء البغداديون يجيئون بما لا نعرفه... ثم قرأ أبو العباس عليه فمضى من جملة ما قرأه حديث منها، فقلت له: هذا الحديث من جملة الأحاديث، ثم مضى آخر، فقلت: وهذا

---

(٢٢) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٥، ص٤٦٠.
(٢٣) البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج١٣، ص٤٨٧.
(٢٤) المصدر السابق.
(٢٥) أبو عبدالله محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي الكوفي السوداني، الشيخ المحدث المعمر، حدث عنه الدارقطني، وكانت وفاته في صفر سنة ٣٢٦هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٥، ص٧٣. ترجمة رقم (٤٠).
(٢٦) أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي، المعروف بابن عقدة وهو لقب والده من أجل تعقيده في التصريف والنحو، وكان عقدة ورعاً ناسكًا، وكان أبو العباس بن عقدة من الحفاظ الكبار، وتوفي في سنة ٣٣٢هـ. ينظر: ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٥، ص١٥٨.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

أيضًا من جملتها، ثم مضى ثالث فقلت: وهذا أيضًا من منها، وانصرفت، وانقطعت عن العود إلى المجلس لحمى نالتني، فبينما أنا في الموضع الذي كنت نزلته، إذا بداق يدق عليَّ الباب، فقلت: من هذا؟ فقال: ابن سعيد، فخرجت، وإذا بأبي العباس، فوقعت في صدره أقبله، وقلت: يا سيدي، لم تجشمت المجيء؟ فقال: ما عرفناك إلا بعد انصرافك، وجعل يعتذر إليَّ وقال لي: ما الذي أخرك عن الحضور؟ فذكرت له أبي حممت، فقال: تحضر المجلس لتقرأ ما أحببت، فكنت بعد إذا حضرت أكرمني ورفعني في المجلس"[٢٧].

ومن الشواهد الأخرى على شدة حافظة الدارقطني، ما ذكره محمد بن طلحة النعالي[٢٨]، حيث قال: "حضرت مع أبي الحسن في دعوة عند بعض الناس ليلة، فجرى شيء من ذكر الأَكَلَة، فاندفع أبو الحسن يورد أخبار الأَكَلَة وحكاياتهم ونوادرهم حتى قطع ليلته أو أكثرها بذلك"[٢٩].

وفي المعنى نفسه، قال أبو الحسن العَتِيقي[٣٠]: "حضرت أبا الحسن وقد جاءه أبو الحسين البيضاوي بغريب ليقرأ له شيئًا فامتنع، واعتلَّ ببعض العلل، فقال: هذا غريب. وسأله أن يُملي عليه أحاديث، فأملى عليه أبو الحسن من حفظه مجلسًا تزيد أحاديثه على العشرين متن، جميعها: (نعم الشيء الهدية أمام الحاجة)، فانصرف الرجل ثم جاءه بعد، وقد أهدى له شيئًا، فقرّبه وأملى عليه من حفظه سبعة عشر حديثًا، متون جميعها: (إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه)"[٣١].

وعقَّب الذهبي على هذه الرواية بالقول: "هذه حكايات صحيحة... وهي دالة على سعة حفظ هذا الإمام"[٣٢].

ومما يدل على سعة حفظ الدارقطني أيضًا ما ذكره الخطيب البغدادي، إذ يروي عن شيخه البَرْقاني[٣٣]، "قلت له: هل أبو الحسن يملي عليك (العلل) من حفظه؟ فقال: نعم.

---

(٢٧) البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج١٣، ص٤٨٧؛ ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج٤٣، ص٩٨.

(٢٨) محمد بن طلحة بن محمد بن عثمان أبو الحسن النعالي، ذكر عنه الخطيب البغدادي أنه: "شيخ كان يكتب معنا الحديث إلى أن مات، ويتتبع الغرائب والمناكير... وكان رافضيًا" وتوفي في سنة ٤١٣هـ. البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٣، ص٣٧٠. رقم الترجمة (٩٢٩).

(٢٩) البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج١٣، ص٤٨٧.

(٣٠) الإمام المحدث الثقة، أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي العتيقي، كان صدوقًا، وولد في سنة سبع وستين وثلاث مائة، وكان له بعض أجداده يسمى عتيقًا، وإليه ينسب. توفي في سنة إحدى وأربعين وأربع مائة. انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٧، ص٦٠٢-٦٠٣.

(٣١) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٥٦.

(٣٢) المصدر السابق.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

ثم شرح لي قصة جمع العلل"[٣٤]. وعقّب الذهبي على ذلك بالقول: "إن كان كتاب (العلل) الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه، كما دلّت عليه هذه الحكاية، فهذا أمر عظيم، يُقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا"[٣٥]، "وهذا شيء مدهش؛ كونه كان يُملي (العلل) من حفظه، فمن أراد أن يعرف قدر ذلك فليطالع كتاب (العلل) للدارقطني ليعرف كيف كان الحُفّاظ"[٣٦].

رحلاته العلمية وأبرز شيوخه وتلامذته:

مهدت البيئة العلمية التي نشأ فيها الدارقطني طريقه لطلب العلم منذ طفولته، إذ كان والده من أهل العلم بالحديث، وأحد رواته. ويفهم من حديث الدارقطني أنه بدأ الكتابة في سن التاسعة، فيروي عن نفسه "كتبت في أول سنة خمس عشرة وثلاثمائة"[٣٧]، وكان مولده كما ذُكر سابقًا سنة ست وثلاثمائة[٣٨].

ويبدو أنه حفظ القرآن أيضًا في هذه المرحلة من عمره، وكان جميل الصوت، فقد قال عن نفسه: "كنت أنا والكتاني نسمع الحديث، فكانوا يقولون يخرج الكتاني محدّث البلد، ويخرج الدارقطني مقرئ البلد، فخرجت أنا محدّثا، والكتاني مقرئا"[٣٩]، ولم يكن محدّثا فحسب بل كان إمامًا أيضًا في القراءات، وقد تصدّر في أواخر عمره للإقراء،: فقال ابن الجزري: "كان الدارقطني أوحد أهل زمانه في الحفظ والفهم والورع، وإماماً في القرَّاء والنحويين"[٤٠]، وقال الخطيب البغدادي "وكان له في القراءات كتاب مختصر، جمع الأصول في أبواب عقدها في أول الكتاب، وسمعت

---

(٣٣) الحافظ الثبت صاحب التصانيف، أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي ثم البرقاني الشافعي، توفي في بغداد سنة ٤٢٥ هـ. انظر: أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب المعروف بالبرقاني، **سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل**، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة القرآن للنشر، د.ت)، ص٢١-٢٦.

(٣٤) البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج١٣، ص٤٨٧.

(٣٥) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٥٥.

(٣٦) شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م)، ج٨، ص٥٧٦

(٣٧) البرقاني، **سؤالات الدارقطني**، ص١٠.

(٣٨) البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج١٣، ص٤٤٨؛ ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج٣٤، ص٩٦.

(٣٩) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج١٤، ص٣٨٠.

(٤٠) شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القرّاء**، (القاهرة: مكتبة ابن تيمة، وعني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ برجستراسر، ١٣٥١هـ)، ج١، ص٥٥٩.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

بعض من يعتني بالقراءات يقول: لم يسبق أبو الحسن إلى طريقته في هذا، وصار القراء بعده يسلكون ذلك"[٤١].

وفي السياق ذاته، أورد الذهبي قولًا عن موسوعية المعرفة عند الدارقطني، "كان الدارقطني ذكيًا، إذا ذُكر شيئًا من العلم أي نوع كان، وجد عنده منه نصيب وافر"[٤٢].

بدأ الدارقطني الانخراط في العلم والسماع في سن مبكرة، فسمع وهو صبي من أبي القاسم البِغوي، ويحيى بن محمد بن صاعد[٤٣]، وأبي بكر بن أبي داود، ومحمد بن نيروز الأنماطي[٤٤] وغيرهم[٤٥]. ثم رحل في طلب العلم بعد أن سمع من شيوخه في بغداد، فبدأ بالبصرة، حيث رحل إليها في حدود سنة العشرين وثلاثمائة[٤٦]، وسمع بها من شيوخ عدة، مثل محمد بن سليمان المالكي، وأحمد بن محمد العطار، ويعقوب بن يوسف الخلال، وغيرهم، ثم رحل إلى الكوفة، وسمع بها من محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي السوداني، وعبد الله بن يحيى الطلحي وغيرهما"، وسمع بواسط بعد ذهابه إليها من أحمد بن عمرو بن عثمان المعدل، وأحمد بن محمد بن سعدان، وغيرهم، ثم سمع بمكة أثناء حجه بها من الحسن بن الخضر المعدل، كما ذهب إلى طبرية، وألف بها تاريخ محمد بن خزز الطبراني.

كما ارتحل إلى مصر في سنة سبع وخمسين وثلاثمائة، وسمع بها من علي بن عبد الله بن الفضل، وعلي بن أحمد بن الأزرق، وغيرهم. وقد تأثر به أهل مصر كثيرًا، وفي ذلك يروي الذهبي عن الحاكم: "دخل الدارقطني الشام ومصر على كبر السّن، واستفاد وأفاد، ومصنفاته يطول ذكرها"[٤٧] ولما أراد الخروج منها خرجوا يودعونه

---

(٤١) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٥٢.

(٤٢) المصدر السابق.

(٤٣) يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب، الإمام الحافظ، محدّث العراق، مولى الخليفة أبي جعفر المنصور، عالم باعلل والرجال، ولد سنة ثمان وعشرين ومائتين، وكانت وفاته في الكوفة في ذي القعدة سنة ثمان عشرة وثلاث مائة، عن تسعين سنة وأشهر. انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٤، ص٥٠١-٥٠٥.

(٤٤) ابن نيروز أبو بكر محمد بن إبراهيم الأنماطي، الشيخ المسند، الصدوق، مات في سن ثمان عشرة وثلاث مائة، عن بضع وثمانين سنة. انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٥، ص٩.

(٤٥) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٤٩.

(٤٦) شمس الدين محمد أحمد بن قايماز الذهبي، **ميزان الاعتدال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م)، ج٣، ص٥٧٢.

(٤٧) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٥٧.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

وهم يبكون لفراقه، فقال لهم: "تبكون وعندكم عبد الغني بن سعيد، وفيه الخلف"[٤٨]، وكان عبد الغني بن سعيد أشهر تلاميذه في مصر، وكان يقول عندما سأله أبو بكر البَرْقاني بعد رجوعه من مصر: "هل رأيت في طريقك من يفهم شيئًا من العلم، فقال ما رأيت في طول طريقي أحدًا إلا شابًا بمصر يقال له عبد الغني، كأنه شعلة نار، وجعل يفخم أمره ويرفع ذكره...وقال الصوري :قال أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن أبي يزيد الأزدي: قال لي أبي: خرجنا يوما مع أبي الحسن الدارقطني من عند أبي جعفر مسلم الحسيني، فلقينا عبد الغنى بن سعيد فسلم على أبي الحسن ووقفا ساعة يتحدثان، ثم انصرف عبد الغني، فالتفت إلينا أبو الحسن فقال: يا أصحابنا! ما التقيت من مرة مع شابكم هذا فانصرفت عنه إلا بفائدة"[٤٩].

أما بغداد فكانت بيئة علمية خصبة، مليئة بالعلماء في التفسير والحديث والفقه والقراءات وشتي العلوم، وكان الدارقطني أحد علمائها البارزين، وحفّاظها المتقنين، فأخذ عنه البغداديون والدمشقيون والمصريون، فمن أشهرهم من أصحاب المصنفات: الحاكم أبو عبد الله النيسابوري[٥٠]، وعبد الغني بن سعيد الأزدي المصري، وتمام الرازي، وأبونعيم الأصبهاني، وأبو بكر البَرْقاني، وأبو عبد الرحمن السلمي، وحمزة بن يوسف السهمي، وخلق كثير لا يحصون يصعب حصرهم[٥١].

وكانت وفاته في يوم الخميس لثمان خلون من شهر ذي القعدة من سنة خمس وثمانين وثلاثمائة[٥٢]، وكان قد بلغ الثمانين، وفي ذلك يذكر أبو القاسم بن علي البندار بقوله: "سمعت من علي بن عمر الدارقطني، وأخذت كتبي وحضرت جنازة الدارقطني

(٤٨) أبو بكر محمد بن عبدالغني البغدادي المعروف بابن نقطة، **تكملة الإكمال**، تحقيق: عبدالقيم عبد رب النبي، وشارك في تحقيق الجزء الثاني: محمد صالح عبدالعزيز المراد، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٨-١٤١٨هـ)، ج١، ص٩٧.

(٤٩) ابن نقطة، **إكمال الإكمال**، ج١، ص٩٧.

(٥٠) محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضّبي، الطَّهماني، النيسابوري، الشافعي، الحافظ أبو عبدالله الحاكم، إمام أهل الحديث في عصره،كان عالمًا عارفًا واسع العلم، إمامًا ناقدًا، شيخ المحدثين. وولد بنيسابور سنة ٣٢١هـ، وكانت وفاته في سنة ٤٠٣هـ انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٧، ص١٦٢-١٧٧؛ ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج٤، ص٢٨٠.

(٥١) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج٤٣، ص٩٣- ٩٤؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٥٠.

(٥٢) البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج١٣، ص٤٨٧.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

وصلى عليه في المسجد الذي في دار القطن سنة خمس وثمانين وثلاثمائة وكان طوال أبيض"[٥٣].

صحة اعتقاده ومذهبه الفقهي:

كان الدراقطني صحيح الاعتقاد سليم المذهب، فيقول الخطيب البغدادي: "انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الأحاديث... مع الصدق والأمانة، والثقة والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب"[٥٤]، كما قال الذهبي" كان إليه المنتهى في السنة ومذاهب السلف، لم يدخل الرجل أبداً في علم الكلام ولا الجدال، ولا خاض في ذلك، بل كان سلفيًا"[٥٥]. ويؤكد السُّلمي هذا الرأي بقوله: "سمعت الشيخ أبا الحسن يقول: وما في الدنيا شيء أبغض إليّ من علم الكلام"[٥٦]. وأورد الذهبي له رأيًا في الرافضة فقال: "قال الدارقطني: اختلف قوم من أهل بغداد، فقال قوم: عثمان أفضل، وقال قوم: علي أفضل، فتحاكموا إليّ، فأمسكت، وقلت: الإمساك خير، ثم لم أر لديني السكوت، وقلت للذي استفتاني: ارجع إليهم، وقل لهم :أبو الحسن يقول: عثمان أفضل من علي باتفاق جماعة أصحاب رسول الله -ﷺ -، هذا قول أهل السنة، وهو أول عقد يحُل في الرفض"[٥٧].

وقد روى الخطيب البغدادي أن الدارقطني كان إمامًا في معرفة مذاهب الفقهاء، فتصنيفه لكتاب "السنن" لدليل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه، لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا تقدمت معرفته بالاختلاف في "الأحكام" ، كما روى ابن عساكر أنه "قد درس فقه الشافعي على يد أبي سعيد الإصطخري، وقيل بل درس الفقه على صاحب لأبي سعيد وكتب الحديث عن أبي سعيد نفسه"[٥٨]، وأكد ابن خلكان على ذلك بقوله: "كان عالمًا حافظًا فقيهًا على مذهب الإمام الشافعي -رضي الله عنه- أخذ الفقه عن أبي سعيد الإصطخري الفقيه الشافعي، وقيل: بل أخذه عن صاحب لأبي سعيد، وكان عارفا باختلاف الفقهاء"[٥٩]. وحين سئل شيخ الإسلام ابن

---

(٥٣) أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، **أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني**، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، والسيد يوسف، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ج١، ص٥٢.

(٥٤) البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج١٣، ص٤٨٧.

(٥٥) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٥٧.

(٥٦) السلمي، **سؤالات السلمي**، ص٤٨٠؛ ابن القيسراني، **أطراف الغرائب**، ج١، ص٥٢.

(٥٧) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٥٧.

(٥٨) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج٤٣، ص٩٧.

(٥٩) شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ١٩٠٠-١٩٩٤م)، .

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

تيمية عن الأئمة من أهل الحديث ومذاهبهم واجتهادهم أجاب بقوله: "وأما البيهقي فكان على مذهب الشافعي، منتصرًا له في عامة أقواله، والدارقطني هو أيضًا يميل إلى مذهب الشافعي، وأئمة السند والحديث، لكن ليس هو في تقليد الشافعي كالبيهقي، مع أن البيهقي له اجتهاد في كثير من المسائل، واجتهاد الدارقطني أقوى منه، فإنه كان أعلم وأفقه منه"(٦٠).

أبرز أحداث عصره السياسية والاجتماعية والعلمية:

على الرغم من أن عصر الدارقطني يعد عصرًا ذهبيًا من الناحيتين العلمية والحضارية، إلا أنه كان عصرًا مضطربًا من الناحيتين السياسية والاجتماعية، فكانت السمة الغالبة على حكم الخلفاء العباسيين في القرن الرابع الهجري، هي الصراع والخلاف فيما بينهم على الحكم وبسط النفوذ، مما تسبب في حالة اضطراب أمنية كبيرة، وعدم استقرار في مختلف أركان الدولة، وكان على رأس الخلافة عند ولادة الدارقطني الخليفة أبو الفضل جعفر المقتدر بالله العباسي (٢٩٥-٣٢٠هـ/٩٠٨-٩٣٢م)، وكان قد تولى الخلافة وعمره ثلاثة عشر عاماً، وكانت فترة حكمه مثالاً للضعف السياسي وانتشار الفتن لصغر سنه، وانشغاله باللهو واللعب، فمات مقتولاً في سنة ٣٢٠هـ/٩٣٢م(٦١). ثم جاء بعده عددًا من الخلفاء الضعاف الذين لم يكونوا أحسن حالًا منه؛ فظهرت في عصرهم فتن واضطرابات ناجمة عن الضعف الشديد للحكم المركزي للخلافة، بالإضافة إلى اشتداد شوكة القرامطة، فانتشر الظلم من قبل الحكام، وميل بعضهم إلى الفرق المبتدعة(٦٢)، مثل المعتزلة والرافضة وغيرهما، بالإضافة إلى تجرئ الأعداء مثل البيزنطيين وغيرهم لغزو البلاد. ولا شك أن هذه الحالة السياسية المضطربة قد أثرت بصورة سلبية على الدارقطني وغيره من العلماء في هذه المرحلة من تاريخ الخلافة العباسية.

انعكست هذه الحالة السياسية المضطربة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الخلافة، حيث انتشرت بعض الآفات الاجتماعية مثل السرقة والنهب وغياب

---

(٦٠) تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، ج٢٠، ص٤١.

(٦١) منى لطفي ذياب، **خلافة المقتدر بالله (٢٩٥-٣٢٠هـ) دراسة في النواحي السياسية والإدارية**، (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣م)، ص٤-٣٦.

(٦٢) محمد عبده صالح، **"دراسة تاريخية للآثار السلبية في اختلاف المذاهب الإسلامية في عهد الخليفة المقتدر بالله ٢٩٥-٣٢٠هـ/٩٠٨-٩٣٢م"** مجلة أبحاث بكلية الآداب بجامعة سرت، ع.٢٠، ٢٠٢٢م، ص١٣١-١٦٠.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الأمن، فضلًا عن انتشار الفقر والجوع في عاصمة الخلافة، وضعف الحالة الاقتصادية في البلاد(٦٣).

أما الناحية العلمية في ذلك الوقت، فكانت متماسكة ومزدهرة، لكون القرن الرابع الهجري قرن جني الثمار للجهود العلمية للخلفاء العباسيين الكبار في القرن الثالث، لذا كان عصر الدارقطني زاخراً بالعلماء الكبار، وطلبة العلم في كافة التخصصات(٦٤).

المبحث الثاني: التعريف بكتاب الإلزامات

يعد كتاب الإلزامات للدارقطني أحد أهم مؤلفاته، وقد ذُكر في أول صفحة من نسخة (زين العابدين)(٦٥) تعريف بالكتاب، قال فيه: "هذا كتاب الإلزامات على صحيحي البخاري ومسلم، تصنيف الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن مهدي الدارقطني رحمه الله تعالى"(٦٦).

ثم جاء في أول نسخة (بتنه خدابخش) قولاً استهلاليًا للتعريف بالكتاب فقال: "أَخْبَرَكم أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني الحافظ في كتابه، وقال: ذِكر ما حضرني ذِكره مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما، من حديث بعض التابعين، وتركا من حديثه شبيهًا به، ولم يخرجاه، أو من حديث نظير له من

---

(٦٣) ذياب، **خلافة المقتدر**، ص٤٦؛ حامد غنيم سعيد، **الدولة العباسية ومراكز القوى في عهد المقتدر بالله ٢٩٥-٣٢٠هـ**، مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع.٣، ١٩٧٩، ص١١١-١١٥.

(٦٤) كريمة بتقة، **الحياة المذهبية والعلمية للخلافة العباسية في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع.٩، ص٣٠٨-٣١٩.

(٦٥) ذكر محقق الكتاب أنه قد وصل إلينا نسختان منه، إحداهما نسخة الشيخ محمد الأمين المصري، وهي نسخة مصورة عن نسخة في مكتبة (بتنه خدابخش) شمالي الهند، وهي نسخة مكونة من (٤٨) صفح، والصفحة (٢٠) سطراً بخط فارسي جيد.
والنسخة الثانية مصورة عن نسخة الشيخ حماد الأنصاري نسخها عن نسخة أبي محمد زين العابدين الآروي البهاري. فرغ الشيخ حماد من نسخها يوم الاثنين (١٣٨٢/٤/١٨هـ) في مكة المكرمة، وقابلها على الأصل المذكور، وانتهت مقابلتها يوم الخميس (١٣٨٢/٦/١١هـ)، وهي عبارة (٣٦) صفحة وتشتمل الصفحة على ٣٢ سطراً.
وأبو محمد زين العبادين فرغ من تسويد نسخته يوم الأربعاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الثانية سنة ١٣٢٢هـ، ووجدت نسخة من عند الشيخ بديع الدين السندي بمكة، وهي ونسخة الشيخ حماد من أصلٍ واحد، وعدد صفحاتها (١١٠)، صفحة ١٥ سطراً.

(٦٦) أبي الحسن علي بن عمر بن مهدي الدارقطني، **الإلزامات والتتبع**، تحقيق: أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي، ط٣ (صنعاء: دار الآثار للنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م)، ص٩٣

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما، فيما نذكره إن شاء الله تعالى، وبالله التوفيق"(٦٧).

وقد ذكر النووي شرحا لذلك بالقول: "ألزم الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني -رحمه الله- البخاري ومسلمًا -رضي الله عنهما- إخراج أحاديث تركا إخراجها، مع أن أسانيدها أسانيد قد أُخرجا لرواتها في صحيحيهما بها"(٦٨).

وعنوان الكتاب كما جاء على أغلفة النسخ الخطية التي اعتمد عليها محقق الكتاب هو: "الإلزامات"(٦٩).

وتعود أهمية هذا الكتاب، رغم صغر حجمه، إلى فكرته التي قام عليها، حيث إنه يعد أول كتاب في بابه، تناول هذه الفكرة بصورة غير مسبوقة، وتبعه بعض أئمة الحديث فيهما بعد، فضلاً عن اتخاذه لأهم كتابين في الحديث، وهما صحيحا البخاري ومسلم، مجالاً تطبيقيًا لهذه الفكرة.

المبحث الثالث: مصطلح الإلزام والمصنفات فيه

– المطلب الأول: التعريف بمصطلح الإلزام

الإلزام لغة أصله الجذر (لَزِمَ)، واللام، والزاء، والميم أصل واحد صحيح، يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائمًا، ويقال: لَزِمَه الشي يلزَمُه، واللِزَام هو العذاب الملازم للكفار(٧٠).

وذكر ابن منظور: رجل لُزَمَة: يلزم الشيء فلا يفارقه، واللّزام يعني الفيصل جدًا(٧١).

وذكر الفيروزآبادي عن الجذر (لزم) أن واللَّزَمُ محركة تعني فصل الشيئ(٧٢).

كما ذكر الزبيدي أن اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيئ، والجمع لوازم، وهو ملزوم به(٧٣).

أما المعنى في الاصطلاح فإن مصطلح "الإلزام" يعد مرادفًا لمعنى "الاستدراك"، أو "التصحيح"، عند علماء الحديث، ولم يتم الفصل بينهما في المعنى، ويقول الدراقطني وغيره أن جماعة من الصحابة – رضي الله عنهم- رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورويت أحاديثهم من وجوه صِحاح، لا مطعن في ناقليها، ولم يخرجا من أحاديثهم شيئًا، فيلزمهما إخراجها على مذهبيهما، وذكر البيهقي أنهما اتفقا على

---

(٦٧) الدارقطني، **الإلزامات**، ص٩٤

(٦٨) النووي، **شرح صحيح مسلم**، ج١، ص٢٤.

(٦٩) الدارقطني، **الإلزامات**، ص١٨-١٩.

(٧٠) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٥، ص٢٤٥.

(٧١) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٢، ص٥٤٢

(٧٢) الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ص١١٥٨.

(٧٣) الدارقطني، **الإلزامات**، ص١٨-١٩.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

أحاديث من صحيفة همّام بن منبّه، وأن كل واحد مهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أن الإسناد واحد. وصُنّف الدارقطني، وأبو ذر الهروي في هذا النوع الذي ألزموهما[٧٤].

ومن هذا المعنى يمكن القول بأن الإلزام عند الدارقطني هو إخراج أحاديث ترك الشيخان إخراجها مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجا في صحيحيهما بمثلها.

- المطلب الثاني: التعريف ببعض المصنفات في الإلزام

نبّه الشيخان، البخاري ومسلم، على أن ما جمعاه في صحيحيهما لم يكن كل الصحيح الذي جمعاه، وإنما ذكر البخاري أنه أدخل في كتابه الجامع ما صح، وترك الصحاح الطوال. أما مسلم فقد ذكر أن جامعه الصحيح لم يتضمن كل ما صح عنده، وإنما وضع فيه فقط ما تم الإجماع عليه، ولذا فقد انبرى بعض أئمة الحديث لجمع الأحاديث الصحيحة التي تركها الشيخين، مثال: صحيح ابن خزيمة[٧٥]، وصحيح ابن حبان[٧٦].

وبالقياس على ذلك فقد ظهر من بعض أئمة الحديث استدراك من نوع آخر، وهو جمع أحاديث لم يخرجها الشيخين على شرطهما فيما أخرجاه.

وقد ذكر محقق الكتاب تعقيباً على ذلك "أن هذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما -أي الشيخين- لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما أنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جُمَل من الصحيح، كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله، لا أنه يحصر جميع مسائله، لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه، أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلًا في بابه، ولم يخرجا له نظيرًا، ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على عِلّة إن كان رواياه، ويحتمل أنهما تركاه نسيانًا، أو إيثارًا لترك الإطالة، أو رأيا أن غيره مما ذكراه يسدُّ مسدّه، أو غير ذلك"[٧٧].

وبالإضافة إلى مصنف الداراقطني محل الدراسة، فهناك مصنف آخر مطبوع للحاكم النيسابوري، عنوانه المستدرك على الصحيحين[٧٨].

---

(٧٤) الدارقطني، **الإلزامات**، ص٦٠.

(٧٥) أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، د.ت).

(٧٦) محمد بن حبان بن أحمد، **صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (بيروت: الرسالة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

(٧٧) الدارقطني، **الإلزامات**، ص٦٩-٧٠.

(٧٨) أبو عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

والمستدرك هو كتاب جمع فيه الإمام الحاكم النيسابوري أحاديث لم تخرج في صحيح البخاري ومسلم استدراكًا عليهما، وقد تكون على شرطهما أو شرط أحدهما، وموضوعه إخراج أحاديث صحيحة رواتها ثقات، قد احتج بمثلها البخاري أو مسلم أو كليهما معًا. وقد ذكر أن سبب تأليفه للمستدرك هو الرد على المبتدعة أعداء السنة في عصره، وزعمهم أنه لا يصح من الحديث إلا ما في الصحيحين، فأخرج أحاديث قال بأنها على شرطهما أو شرط أحدهما في نظره، ولم يقتصر على ذلك، وإنما أخرج أحاديثًا وذكر أنها صحيحة، وأخرى إنها ضعيفة، وغيرها سكت عنها(٧٩).

مقصود الدراسة وهي بيان المنهج وأسباب عدم الإخراج

المبحث الأول: منهج الدراقطني في إلزام الشيخين

اتبع الدارقطني طريقة منهجية خاصة في عرض فكرة الإلزام على الشيخين، حيث بدأ بذكر مجموعة من أحاديث بعض التابعين الذين أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، مما يرى أنهما تركا من حديثه شبيهًا ولم يخرجاه، ونص على ذلك في هذا الباب في مطلع كتابه بقوله: "ذِكرُ مَا حَضَرَني ذِكرُهُ مِمَّا أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ وَمُسلِمٌ أَو أَحَدُهُمَا مِن حدِيثِ بَعض التَّابِعِينَ، وَتَرَكَا مِن حَدِيثِهِ شَبِيهًا بِهِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، أَو مِن حيث نظير له من التَّابِعِينَ الثِّقَاتِ مَا يَلزَمُ إخرَاجُهُ عَلَى شَرطِهِمَا وَمَذْهَبِهِمَا فِيمَا نَذكُرُهُ إن شَاءَ اللهُ تَعَالَى"(٨٠).

أخذ الدارقطني في تطبيق هذا المنهج في عشرة أحاديث كاملة، نأخذ منها – على سبيل المثال - حديثه الأول، حيث قال: "أخرج البخاري من حديث قيس بن أبي حازم، عن مِرداس الأسلميّ: "يذهبُ الصَّالحوُن"، عن يحيى بن عبّاد، عن أبي عَوَانة، عن بَيَان، عن قَيس، عن مِرداس، عن النبي ﷺ. وأخرجه عن إبراهيم بن مُوسى، عن عيسى بن يونس، عن إسماعيل، عن قيس، عن مِرداس موقوفاً.

وأخرج مسلم حديث قيس عن عدي بن عميرة: "من استَعْمَلْنَاه على عملٍ"، من حديث وكيع، وابن نُمير، وابن بشر، وأبي أُسَامَة، وفضل بن مُوسى، عن إسماعِيلَ، عن قيس، عن عَدِي بن عَميرة، عن النبي ﷺ. وقال مسلم بن الحجاج في "كتاب الوحدان": عَدِي بن عَميرة، والصُّنَابِحُ بن الأَعْسر، ودُكَين بن سعيد المُزَنيّ، ومِرْدَاس بن مالك الأسلمي، وأبوشَهْم، وأبُوحَازِم، لم يَرو عنهم غَير، قَيسِ بن أبي حازم.

---

(٧٩) عبير عدنان بخش، "قول الحاكم المستدرك: على شرط الشيخين أو أحدهما"، **مجلة العلوم الإسلامية**، المركز القومي للبحوث بغزة، مج٢، ع.٣، ٢٠١٩م. ص٨٩-٩٠.

(٨٠) الدارقطني، **الإلزامات**، ص٩٤.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

فَيَلزمُ على مذهبهما جميعاً إخراج حديث: الصُّنابح بن الأعسر، ودُكين بن سعيد، وأبي حازم والد قَيس. إذ كانت أحاديثُهم مَشهورةً محفوظةً، رواها جماعةٌ من الثقات، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عن الصُّنَابِح، وعن دُكَين، وعن أبيه، كل واحد منهم"(٨١).

وما أن انتهى الدارقطني من سرده لهذه الأحاديث العشرة على القاعدة التي استهل بها حديثه، أورد استهلالاً لقاعدة أخرى قال فيه: "ذِكر أحاديث رجال من الصحابة رووا عن النبي ﷺ، رُوِيَت أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن في ناقليها، ولم يُخْرِجا من أحاديثهم شيئًا، فيلزم إخراجها على مذهبهما"(٨٢). ثم بدأ في سرد التراجم الواردة في الأحاديث العشر السابقة، وأخذ يعرض لجزء من الإسناد المبين لموضع الإلزام للصحابي، أو للتابعي الراوي عنه، ويذكر أحيانًا مواضع الراوي عن التابعي، أما الرواة الضعفاء يذكر بعضهم، ولا يعوّل عليهم، ولايتطرق لبقية رجال الإسناد.

كما اتبع الدراقطني منهجًا عند سرد التراجم، وهو أن يبتدئ كل ترجمة بكلمة (حديث)، فيقول حديث فلان عن فلان، ثم إنه حذف كلمة حديث بعد ذلك واكتفى بذكر أسماء التراجم مباشرة(٨٣).

واستخدم الدارقطني بعض العبارات التي بيّن فيها مواضع إخراج الشيخين لهذا الراوي الذي يلزم به، فيقول: وقد أخرج عنه البخاري، أو وقد أخرج مسلم عن فلان، أو وقد أخرجا عن فلان، أو أن أخرج أحدهما عن فلان(٨٤).

وورد في منهج الدراقطني في الإلزامات أيضاً أنه يقوم –في بعض المواضع- بذكر السند ولا يذكر المتن، ومن أمثلة ذلك قوله: "وسيلزم إخراج حديث محمد بن حاطب عن النبي ﷺ من رواية أبي مالك الأشجعي عنه، وقد رواه عنه أيضًا السماك بن حرب وغير واحد، منهم ابن عون ويوسف بن سعد وغيرهما(٨٥).

وهذا النهج قد يُثقل على الباحثين، حيث ذكر محقق الكتاب، بأن عدم ذكر الحافظ الدارقطني لمتن الأحاديث قد مثل له "أعظم مشكلة" عند تحقيقه للكتاب، ففي حالة الحديث السابق، كان الباحث في حاجة إلى الرجوع إلى كتاب: "تحفة الأشراف" للحافظ المِزّيّ، "وذخائر المواريث"، وترجمة ذلك الصحابي في "الإصابة"، "ومسند أحمد"، "وربّ حديث لا أجده إلا بعد مُدَّة فأترك بياضًا، كحديث رافع بن أبي رافع

(٨١) الدارقطني، **الإلزامات**، ص٩٥-١٠٠.
(٨٢) الدارقطني، **الإلزامات**، ص١٣٠.
(٨٣) الدارقطني، **الإلزامات**، ص١٣٠-١٣٥.
(٨٤) الدارقطني، **الإلزامات**، ص١٤١، ١٨٦.
(٨٥) الدارقطني، **الإلزامات**، ص١٠٣.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الطائي، فإني لم أجده بسنده إلا بعد زمان، وجدته في موضع "أوهام الجمع والتفريق" للحافظ الخطيب"[٨٦].

أما بالنسبة لمواضع الإلزام عند الدارقطني، فكان إلزامه لأحاديث الصحابة الذين تفرد عنهم راوٍ ثقة، أخرج له الشيخين، أو أن يكون هذا الراوي في منزلة من أخرجوا له، كما أنه كان لا يولي اهتمامًا بالموقوفات، ونقصد بها هنا، أنه لو كان للصحابي أخبار موقوفة تمت روايتها من طريق تابعي آخر، فإنه -غالبًا- لا ينص على هذا التابعي عن الصحابي، كما يشير أحياناً إلى وجود اختلاف، ويرجّح أحد الوجهين، قد يلزم أحد الشيخين دون الآخر. والأمثلة على هذه المواضع كثيرة في الكتاب، فنجد عبارات كثيرة مثل: "وانفرد البخاري... وانفرد مسلم... واتفقا..."[٨٧]، وقال في حديث قيس بن أبي شهم: "وموضع الإلزام، أن البخاري أخرج حديث مِرداس ولم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم"[٨٨]. وقوله: "وأخرج مسلم أحاديث أبي مالك الأشجعي... ولم يُخرجها البخاري، فيلزم على شرطهما إخراج حيث أبي مالك الأشجعي عن نُبَيط بن شَرِيط"[٨٩]. وقال أيضًا: "وسَيَلزَمُ إخراج حديث محمد بن حاطب...وموضع الإلزام أن زاهر بن الأسود لم يرو عنه غير ابنه مجزأة"[٩٠]. وذكر أيضًا، "ويلزم مُسلمًا إخراج حيث أبي الأحوص..."[٩١].

المبحث الثاني: أوجه إلزام الشيخين بالتراجم التي ذكرها الدارقطني، وأسباب عدم إخراجهما لحديثهما

أقام الدارقطني كتابه الإلزامات في ناحية انتقائه لأحاديث الصحيحين على افتراض أن البخاري ومسلمًا أخرجا بعض أحاديثهما عن صحابة لم يرو عن الواحد منهم إلا راو واحد، أي أن الصحابي متفرد بأسانيد خاصة، كحديث قيس بن أبي الشهم، وحديث عتبان بن مالك، وحديث مالك بن صعصعة وغيرها من الأحاديث: فيقول: "واتفقا على حديث عتبان بن مالك، ولم يرو عنه غير محمود بن الربيع. واتفقا على إخراج حديث عمرو بن عوف البدري، حليف بني عامر ابن لؤي، ولم يرو عنه غير المسرور بن مخرمة، واتفقا على إخراج حديث مالك بن صعصعة في المعراج، ولم

(٨٦) الدارقطني، الإلزامات، ص٣٥.
(٨٧) الدارقطني، **الإلزامات**، ص١١٦-١٢١، ١٢٥-١٢٩.
(٨٨) الدارقطني، **الإلزامات**، ص١٠١.
(٨٩) الدارقطني، **الإلزامات**، ص١٠٢.
(٩٠) الدارقطني، **الإلزامات**، ص١٠٣-١٠٤.
(٩١) الدارقطني، **الإلزامات**، ص١١٠

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

يرو عنه غير أنس بن مالك، ولا رواه عنه غير قتادة، واتفقا على إخراج حديث معيقب، ولم يرو عنه غير أبي سلمة من وجه يصح مثله..."[٩٢].

وقد تركزت همّة الدارقطني في كتابه الإلزامات في ذكر أحاديث كان ينبغي على البخاري ومسلم إخراجها برأيه، وقد ذكر النووي تعليقًا على إلزامات الدارقطني بالقول: أن هذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح"[٩٣].

وقد يثار هنا تساؤل مهم، فهل يمكن القول بأن هذا السبب قد غاب عن الدارقطني، بأن البخاري ومسلمًا لم يلتزما إخراج الصحيح كله؟ الواقع أن الدراقطني أعلم وأنبه من أن يغيب عنه هذا، وأن وجه اعتراض الدارقطني في الإلزامات كان مبنيًا على أن الشيخين قصدا الإعراض عن أحاديث بعينها، لأسباب لديهما، وأن هذه الأسباب غير وجيهة برأيه، نظرًا لكونهما تجاوزا عنها، وغضّا الطرف عن مثلها في مواضع أخرى في كتابيهما.

إن الدارقطني في الإلزامات لم يكن يحاسب البخاري ومسلمًا على اكتفائهما بإخراج أحاديث دون أخرى، بل كان يناقشهما في موقف اتخذاه من بعض الأحاديث، ورجح لديه أنهما أعرضا إعراضا مقصودًا، وهو يناقشهما في هذا الموقف[٩٤].

وقد بدأ الدارقطني بتأصيل إلزاماته بذكر مثل هذه الأسانيد في الصحيحين التي يتفرد بها الصحابي؛ فخصص الجزء الأول من الكتاب في نقل ما في الصحيحين أو أحدهما من هذه الأسانيد المتفردة؛ ثم بعد ذلك سَرَد التراجم التي يُلزم بها أصحاب الصحيحين، وكان يلزمهم من رواية الثقات، ولذا نص في غير موضع على هذا، فنجده يقول: " رواها جماعة من الثقات"، "من التابعين الثقات" إلى غير ذلك من دلائل.

أما عن أسباب عدم إخراج الشيخين للأحاديث التي ألزمهما به الدارقطني، فيمكن القول، كما سبق الذكر في تمهيد هذه الدراسة، أن الشيخين لم يقصدا استيعاب الحديث الصحيح جميعه في كتابيهما، وتركا أحاديث صحيحة خشية الإطالة. وفي ذلك القول يذكر ابن الصلاح: "قلت وذكر الحافظ أبو بكر البيهقي -رحمه الله- فيما قرأته بخطه فيما جمعه من العوالي الصحاح مما اتفق الشيخان على إخراجه من صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة وما تفرد به منها كل واحد منهما عن صاحبه هذا مع أن

---

(٩٢) الدارقطني، **الإلزامات**، ص١٢١-١٢٥.

(٩٣) أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ط٢، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ)، ج١، ص٢٤.

(٩٤) براء نزر ريان، إعراض الإمام البخاري عن تخريج الحديث في صحيحه، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية بغزة**، مج٢٩، ع.٣، ص٢٨٢.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الإسناد واحد، ثم إن ما ألزمهما الدارقطني غير لازم لهما فإنهما تجنبا التطويل ولم يضعا كتابيهما على أن يستوعبا جميع الأحاديث الصحاح واعترفا بأنهما تركا بعض الصحاح، روينا ذلك عنهم صريحا... نعم إذا كان الحديث الذي تركاه أو أحدهما مع صحة إسناده أصلا في معناه عمدة في بابه ولم يخرجا له نظيرًا فذلك لا يكون إلا لعلة فيه خفيت واطلعا عليها، أو التارك له منهما أو لغفلة عرضت والله أعلم"[٩٥].

ولقد روى الخليلي بإسناده عن البخاري قال: "ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح، وقد تركت من الصحاح، يعني خوفاً من التطويل"[٩٦].

وفي المعنى نفسه، ذكر الحاكم أسبابًا أخرى لصحة الحديث، حيث قال: "إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من عِلّة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقير، عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته"[٩٧]. وهو بهذا نفى خاصية الحصر للأحاديث الصحيحة لدى الشيخين.

وقد تعرض بعض الباحثين لذكر مسوغات عدم إخراج الإمامين، البخاري ومسلم، لبعض الأحاديث في صحيحيهما، وخلصوا إلى أن عدم تخريج البخاري ومسلم لحديث يتوقع منهما تخريجه، له سبب وجيه في الغالب، وهذا السبب قد يكمن في وجود علة في إسناد الحديث، أو علة في متن الحديث، ويمكن للباحث التوصل إلى هذه العلة من خلال البحث والنظر والتثبت[٩٨]. أضف إلى ذلك من أسباب، وجود اختلاف في الوصل والإرسال، أي اختلاف الرواة الثقات في حديث ما، بأن يرويه بعضهم متصلًا، وبعضهم مرسلًا، أو وجود اختلاف في السماع وعدمه[٩٩].

---

(٩٥) تقي الدين عثمان بن عبدالرحمن **المعروف بابن الصلاح**، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، ط٢ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ)، ص٩٥.

(٩٦) أبو يعلى خليل بن عبدالله الخليلي، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ)، ج٣، ص٩٦٢.

(٩٧) أبو عبدالله الحاكم بن محمد النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، ط٢ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٧م)، ص٥٩.

(٩٨) ريان، **إعراض الإمام البخاري عن تخريج الحديث في صحيحه**، ص٢٩٤.

(٩٩) محمد خالد كلاب، وحسين أحمد حمد، مسوغات عدم إخراج الإمام مسلم بعض الأحاديث في صحيحه عند الحافظ ابن رجب الحنبلي، **مجلة البحوث والداسات الشرعية**، مج٨، ع٧٩، سبتمبر ٢٠١٨م، ص١٥٦-١٦٠.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

المراجع:

١-إعراض الإمام البخاري عن تخريج الحديث في صحيحه، د. براء نزر ريان، الناشر: مجلة جامعة قطر للدراسات الإسلامية.
٢-أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، والسيد يوسف، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٣-إكمال الإكمال، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، تحقيق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، وشارك في تحقيق الجزء الثاني: محمد صالح عبدالعزيز المراد، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
٤-الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢م.
٥-الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
٦-الإلزامات، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٧-البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: دار هجر للنشر والتوزيع -بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٨-الحياة المذهبية والعلمية للخلافة العباسية في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، كريمة بتقة، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع.٩.
٩-الدولة العباسية ومراكز القوى في عهد المقتدر بالله ٢٩٥-٣٢٠هـ، حامد غنيم سعيد، مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع.٣، ١٩٧٩م.
١٠- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

١١- اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، الناشر: دار صادر – بيروت، ١٩٨٠م.
المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
١٢- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
١٣- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
١٤- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م).
١٥- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر - دمشق، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
١٦- خلافة المقتدر بالله (٢٩٥-٣٢٠هـ) دراسة في النواحي السياسية والإدارية، منى لطفي ذياب، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣م.
١٧- غاية النهاية في طبقات القرّاء، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (المتوفى: ٨٣٣هـ)، (: مكتبة ابن تيمة - القاهرة، الطبعة: الأولى عام ١٣٥١هـ برجستراسر).
١٨- دراسة تاريخية للآثار السلبية في اختلاف المذاهب الإسلامية في عهد الخليفة المقتدر بالله ٢٩٥-٣٢٠هـ/٩٠٨-٩٣٢م، محمد عبده صالح، مجلة أبحاث بكلية الآداب بجامعة سرت، ع.٢٠، ٢٠٢٢م.
١٩- سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، الناشر: مكتبة القرآن للنشر - القاهرة، د.ت).
٢٠- سؤالات السلمي للدارقطني، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى النيسابوري، أبو عبدالرحمن السلمي، تحقيق: د. سعد عبدالله الحميد وآخرين، الرياض: د.ن، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ.
٢١- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٢٢- صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٢٣- صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، د.ت.
٢٤- طبقات الشافعية الكبرى، عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبدالفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
٢٥- قول الحاكم في المستدرك: على شرط الشيخين أو أحدهما، عبير عدنان بخش، مجلة العلوم الإسلامية، المركز القومي للبحوث بغزة، مج٢، ع.٣، ٢٠١٩م.
٢٦- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال – بيروت.
٢٧- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
٢٨- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠ه/١٩٧١م).
٢٩- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٣٠- مسوغات عدم إخراج الإمام مسلم بعض الأحاديث في صحيحه عند الحافظ ابن رجب الحنبلي، محمد خالد كلاب، وحسين أحمد حمد، الناشر: مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مج٨، ع.٧٩، سبتمبر ٢٠١٨م.
٣١- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٣٢- معرفة أنواع علوم الحديث، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
٣٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: ١، ١٩٩٤م.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413